

نقد ابن هشام للنحاة

ابن عصفور - أنموذجاً

م.د. محمد محمود سعيد الكيلاني*

تأريخ القبول: 2012/2/13

تأريخ التقديم: 2012/1/10

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيد ولد آدم محمد المصطفى - ﷺ - وعلى اله وأصحابه ومن اهتدى بهديه وتعلم، أما بعد

فلا تخفى على الباحث في الدرس النحوي مكانة ابن هشام (ت761هـ) الذي هو أحد أئمة علم العربية القلائل الذين أسهموا في الدراسات النحوية إسهاماً واضحاً، فالإرث النحوي الكبير الذي تركه يعد حقاً في طليعة التراث النحوي الخالد، والذي اكسب ابن هشام هذه الخصيصة هو انه لم يجر في حلبة مدرسة بعينها، ولم يقتف أثر نحوي بعينه، بل كان مستقل الشخصية حر التفكير، وقد ساعدته في ذلك دراسات طويلة وعميقة في النحو جعلته قادراً على استيعاب الموروث النحوي السابق، وتمييز الغث من السمين، ولهذا فآثاره مليئة بالنقد النحوي لآراء كبار النحاة من مثل: سيبويه (ت180هـ)، والمبرد (ت285هـ)، وأبي علي الفارسي (ت377هـ)، والزمخشري (ت538هـ)، وابن مالك (ت672هـ)، وأبي حيان (ت745هـ)، ويعد ابن عصفور الاشبيلي (ت669هـ) واحداً من سلسلة النحاة الكبار الذين تناول آراءهم واتجاهاتهم بالنقد، إذ كان ابن هشام في الغالب يرد أقواله وآراءه، وأحياناً يقسو في تعليقاته وردوده عليه من مثل: ومن الوهم قول ابن عصفور، وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور، وفيما ذكره نظر، وما ذهب إليه

* قسم اللغة العربية/ كلية التربية / جامعة الموصل.

بعيد، وليس بشيء، وخلافاً لابن عصفور⁽¹⁾، وغير ذلك من ألفاظ النقد والمخالفة والاعتراض مما يمكن ملاحظته بصورة جلية وواضحة ولاسيما في كتابه (مغني اللبيب) إذ ورد ذكره فيه في نحو ستة وستين موضعاً، وفي (أوضح المسالك) ورد ذكره في نحو أربعة عشر موضعاً، وفي (شرح اللوحة البدرية) ورد ذكره في نحو ثلاثة عشر موضعاً، في حين ورد ذكره على نحو أقل من ذلك في آثاره المختصرة التي ذكر قسماً منها السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر).

عموماً يمكن القول إن الذي دفعنا إلى الوقوف على نقد ابن هشام لابن عصفور ملاحظ مهمة نجمها بما يأتي:

- 1- مكانة النحويين وما يتمتعان به من ثقل كبير في تاريخ النحو، فابن هشام كما ذكر فيه: إنه أنحى من سيبويه⁽²⁾، وابن عصفور هو حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس⁽³⁾ كما ذكر أيضاً.
- 2- ان ابن هشام لم يكن يوافق ابن عصفور إلا في مسائل قليلة، إذ الغالب أن يخالفه ويعترض عليه بكثرة في معظم آثاره ولاسيما (مغني اللبيب).
- 3- ان ابن هشام كان يربط بين ابن عصفور وبين أبي حيان في مسائل عدة، ويجعلهما في مرمى واحد، موجهاً إليهما نقده.
- 4- ان ابن هشام لم يكن يخالف ابن عصفور فقط بل كان يتحامل عليه - أحياناً - فينسب له آراء موهومة لم يقل بها في مصنفاته.

(1) ينظر مثلاً: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: حسن حمد، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م: 108/1، 370، 375، 400، 410، 413، 431، 435، 34/2، 49، 55، 71، 74، 255، 287، 288، 310، 369.

(2) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون (ت808هـ)، دار احياء التراث العربي، ط3، بيروت، د. ت 532.

(3) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د. ت: 210/2.

المحور الأول: نقده له في قضايا الأصول:

السمع والقياس في مجيء صلة الموصول قسماً:

83

موصولة في موضع خبر (ان) واللام الداخلة عليها لام (إن) و(ليوفينهم) جواب القسم المحذوف، والقسم لجوابه في صلة (ما))⁽¹⁾، أما دليله من القياس فقوله: ((اما القياس فإن الجملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منهما لا تفيد إلا باقترانها بالأخرى، فاكْتَفَى فيهما بضمير واحد كما يكتفي به في الجملة الواحدة))⁽²⁾، وعلى ما يظهر فإن دليل ابن عصفور يعد مقبولا وحسنا لقوة برهانه واعتماده على أصليين هما السماع والقياس معاضدة لكن ابن هشام مع ذلك آثر رد رأي ابن عصفور هذا عن طريق اجتزاء دليل القياس منه زاعماً أن ابن عصفور قد استدل بالسماع فقط، وهذا ما يظهر في قوله: ((وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها وذلك في قوله تعالى: **چ چ چ** قال: ف(ما) موصولة لا زائدة، وإلا لزم دخول اللام على اللام انتهى [أي: كلام ابن عصفور]، وليس بشيء لأن امتناع دخول اللام على اللام انما هو لأمر لفظي، وهو ثقل التكرار، والفاصل يزيله ولو كان زائداً، ولهذا اكتفي بالألف فاصلة بين النونات في (أَذْهَبْنَائَ) وبين الهمزتين في (أَأَنْذَرْتَهُمْ) وإن كانت زائدة، وكان الجيد أن يستدل بقوله تعالى: **ثُ ثُ ه**)⁽³⁾ وربما متابعة أبي حيان لابن عصفور بشرط وجود الضمير في إحدى جملتي القسم أو الشرط⁽⁵⁾، هي التي دفعت ابن هشام إلى الرد على ابن عصفور فيما ذهب إليه. لما سنشير إليه لاحقاً من معارضة ابن هشام لأبي حيان كثيراً لمتابعة الأخير ابن عصفور في مجمل آرائه.

السماع والقياس في مواضع زيادة (أن):

ثمة خلاف بين النحاة في مواضع زيادة (أن) على جهة السماع أو

(1) شرح جمل الزجاجي: 182/1.

(2) م. ن: 182/1.

(3) سورة النساء: 72.

(4) مغني اللبيب: 55/2.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: 522/1.

وَيَوْمَ تَوَافَيْنَا بِوَجْهِهِ مُقَسِّمٌ كَأَنَّ ظُبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

- (1) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، أبو جعفر عبد النور المالقي (ت 702 هـ)، تحقيق د. احمد محمد الخراط، ط (3)، دار القلم، دمشق، 2002م / 197.
- (2) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، ابن أم قاسم المرادي، تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1976م / 239-240.
- (3) يوسف: 96.
- (4) لابن صريم اليشكري، ينظر: كتاب سيبويه (ت 180 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، 1969: 2/ 134، شرح المفصل، ابن يعيش (ت 643 هـ)، عالم الكتب، بيروت: 72/ 83.
- (5) شرح جمل الزجاجي: 2/ 482.
- (6) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 75-78.

بالمقسم ف(أن) إن كانت الجملة الواقعة جواباً لـ(لو) وما دخلت عليه⁽¹⁾ وهذا الرأي من ابن عصفور ذكره ابن هشام وآثر كذلك رده ونقده قائلاً: ((وفي (مقرب) ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم، ويبعد أن الأكثر تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك))⁽²⁾.

السماع والقياس في استعمالات (كأي):

(كأي) اسم مركب من كاف التشبيه و(أي) المنونة، وهي في مجمل أحكامها تلاقي (كم) في لزوم الإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم الصدارة، وإفادة التأكيد غالباً⁽³⁾ أما إفادتها الاستفهام فجعله ابن هشام نادراً فقال: ((ولم يثبت إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك واستدل عليه بقول أبي بن كعب لابن مسعود رضي الله عنهما -: كأَيُّ تقرأ سورة الأحزاب آية، فقال: ثلاثاً وسبعين))⁽⁴⁾ أي إن ابن هشام جعل ذلك موقوفاً على السماع، بخلاف ابن عصفور إذ عده مقيساً، وجعل ابن عصفور كذلك مميزاً مجروراً بـ(من) واجباً لازماً⁽⁵⁾، أما ابن هشام فجعله غالباً لا واجباً، ثم عمد إلى نقد رأيه قائلاً: ((إن مميزها مجرور بـ(من) غالباً حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويرده قول سيبويه⁽⁶⁾: وكأي رجلاً رأيت، زعم ذلك يونس، وكأي قد أتانا رجلاً، إلا أن أكثر

(1) المقرب، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: د. احمد عبد الستار الجواري، د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1986م/225.

(2) مغني اللبيب: 1/ 77.

(3) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهرى (ت905هـ)، ط(1)، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1954م: 2/ 279-281.

(4) مغني اللبيب: 1/ 373، وينظر تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة (ت276هـ)، تحقيق: احمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1954/ 518، وشرح التسهيل، جمال الدين بن مالك (ت 672 هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، ط (1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م: 2/ 336.

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 2/ 51 - 52.

(6) ينظر الكتاب: 2/ 170.

العرب لا يتكلمون به إلا مع (من))⁽¹⁾ ونلاحظ كذلك ان ابن هشام خالف ابن عصفور في عدم جواز دخول الجر عليها قائلاً: ((إنها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة⁽²⁾ وابن عصفور أجازا: بكأيّ تبيع هذا الثوب؟))⁽³⁾.

ولعل الصواب في ذلك كله هو السماع عن العرب بوصفه المعتمد الأول في إثبات الأحكام النحوية، فالأولى القول بجواز جرّها كما ذهب إلى ذلك ابن عصفور جرياً على استعمالهم، وقياساً لها على (كم) إذ يجوز جر (كم) نقول: بكم اشتريت الثوب، و(كأي) محمولة قياساً على (كم) والقياس دليل ثان معتمد بعد السماع والله اعلم.

الإجماع في تعلق (لام) المستغاث من أجله:

ذكر النحاة أن اللام الجارة لها معان عدة منها التعليل، ومن ذلك اللام الثانية في المستغاث من أجله في نحو: يا لزيد لعمرو، وهذه اللام مع مجرورها تتعلق بمحذوف⁽⁴⁾ وهذا المحذوف عند ابن عصفور تقديره الفعل المضمر، وأشار ابن عصفور إلى أن هذا التقدير مما لا خلاف فيه، وهو يمثل إجماع النحاة فقال: ((وأما لام المستغاث من أجله فمتعلقة بفعل مضمر، قولاً واحداً تقديره: أدعوك لعمرو))⁽⁵⁾، أما ابن هشام فقد خالف ابن عصفور ونفى الإجماع في ذلك التقدير، وذكر أن الخلاف حاصل في تقدير اللام مع متعلقها المجرور فقال: ((وتعلقها بمحذوف وهو فعل من جملة مستقلة أي: ادعوك لعمرو، أو اسم هو حال من المنادى أي: مدعوا لعمرو، قولان))⁽⁶⁾ وبعد هذا عمد ابن هشام إلى نقد ابن عصفور واتهمه بقلة المعرفة في موروث النحاة وآرائهم فقال:

(1) مغني اللبيب: 373 / 1.

(2) ينظر: تأويل مشكل القرآن / 519.

(3) مغني اللبيب: 375 / 1.

(4) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: 180/2-181، وهمع الهوامع: 54 / 2.

(5) شرح جمل الزجاجي: 109 / 2.

(6) مغني اللبيب: 413 / 1.

((ولم يطلع ابن عصفور على الثاني فنقل الإجماع على الأول))⁽¹⁾ وتابع السيوطي ابن هشام في نقده لابن عصفور بأن المسألة ليست من الإجماع فقال: ((وتتعلق بفعل مضمر تقديره: أدعوك لفلان، قال ابن عصفور: قولاً واحداً، وليس كذلك بل الخلاف موجود))⁽²⁾ ولا نظن أن الاطلاع على التفسير الثاني إن كان موجوداً مما يعيب ابن عصفور، لأن المسألة هي مظنة التأويل، فهي محل اجتهاد وتفسير وليست من مسائل النحو الكلية التي يقع فيها الإجماع القطعي.

المحور الثاني: نقده له في حروف المعاني

لقد شغل هذا الجانب ربما معظم نقد ابن هشام على ابن عصفور والأمر ليس خافياً، إذ الكلام على حروف المعاني ودلالاتها هو المادة الأساسية لكتاب (مغني اللبيب) الذي يعد بحق موسوعة ابن هشام الكبرى من بين سائر مصنفاته، إذ كثرت فيه أقوال النحاة وآراؤهم ومنهم ابن عصفور، فلا نستغرب حينئذ أن يتعقبه في توجيهه لطائفة من هذه الحروف، أما هنا فحري أن نرصد لابن هشام تلك النقادات تجاه ابن عصفور فيما ذكره من مسائل:

كسر همزة (إنّ) في الجملة الاسمية الواقعة حالاً:

ذكر النحاة أن من مواضع وجوب كسر همزة (إنّ) أن تقع بعد جملة الحال مطلقاً⁽³⁾ أما ابن عصفور فقد قيد ذلك بوجود (واو) الحال قبلها قائلاً: ((فالموضع الذي تكسر فيه، إذا وقعت. . . بعد واو الحال نحو: جاء زيد وإنّ يده على رأسه))⁽⁴⁾ وهذا الذي ذكره ابن عصفور لا يعد قيداً عند النحاة ولا شرطاً، فليس من الضروري وجود واو الحال حتى تكسر همزة (إنّ)، بل الضابط في كسرها أن تقع في أول جملة الحال سواء ذكرت الواو أم لم تذكر، وهذا ما جعل ابن هشام ينقد ما

(1) م. ن: 1 / 413.

(2) همع الهوامع: 54/2.

(3) ينظر: شرح التسهيل: 1 / 401، وهمع الهوامع: 1 / 439.

(4) شرح جمل الزجاجة: 1 / 460.

☐ ☐ ☒ ☐ ☐ ☐ ☐ ☐ قوله تعالى: ﴿يٰٓاَيُّهَا يٰۤاَيُّهَا﴾

☐ ☐ ☒ ☐ ☐ چ⁽¹⁾/₍₍₂₎₎، وقد افتخر ابن هشام في مصنف آخر له بهذا

المشهور عند النحاة أن (أل) التي هي حرف تعريف ثلاثة أقسام: أما عهديّة أو جنسية أو لتعريف الحقيقية، وبعضهم يجعل الأخير مندرجاً تحت الثاني، والعهديّة ثلاثة أنواع: أما ذكرية أو ذهنية أو حضورية ⁽⁴⁾. ودلالة الأخير أن يكون مصحوبها حاضراً، وضابطه كما ذهب ابن عصفور فيما حكاه عنه ابن هشام أن يقع بعد أسماء الإشارة نحو: جاءني هذا الرجل، أو (أيّ) في النداء نحو: يا أيها الرجل، أو (إذا) الفجائية نحو: خرجت فإذا الأسد أو في اسم الزمان الحاضر نحو: الآن ⁽⁵⁾. وهذه الضوابط التي وضعها ابن عصفور لم تقنع ابن هشام، ولم تكن مدار استحسانه فقال في نقده عليه: ((وفيه نظر لأنك تقول لشاتم رجل بحضرتك: لا تشتم الرجل، فهذا للحضور في غير ما ذكر [أي ليس من الضوابط التي ذكرها

89

أي: حلفت لنأموا، دون تقدير (قد)⁽¹⁾. وهذا التفصيل الذي قدمه ابن عصفور اعتماداً على الدليلين المذكورين لم يكونا مدار قبول عند ابن هشام من جهة التفسير والدلالة فقال راداً عليه: ((الظاهر في البيت والآية عكس ما قال [أي ابن عصفور] إذ المراد في الآية: فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين، وذلك محكوم له به في الأزل، وهو متصف به مذ عقل، والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه))⁽²⁾. ويبدو أن رد ابن هشام على ابن عصفور قد لاقى صده عند متأخري النحاة فالسيوطي – مثلاً – استحسنته ووافقه في رده لابن عصفور فقال: ((وتلزم (اللام) مع (قد) ولو مقدرة في ماضٍ مثبت غير جامد. . . ولو بعيداً عن الحال خلافاً لابن عصفور))⁽³⁾. في حين أشار أبو حيان والمرادي إلى رأي ابن عصفور دون نقد⁽⁴⁾. والظاهر أن رأي ابن عصفور أقرب للقبول، فهو لم يتكلف محذوفاً بخلاف الآخرين وكذلك ابن هشام إذ قدروا وجود (قد) محذوفة، وعدم التقدير أولى من التقدير ما لم تكن هناك ضرورة ملجئة.

في دلالة (كأن):

ذهب الكوفيون إلى أن (كأن) تكون للتقريب في نحو قولنا: كأنك بالشتاء مقبل، إذ المعنى على تقريب الشتاء، وذهب البصريون إلى أن (كأن) للتشبيه⁽⁵⁾. لكنهم اختلفوا في التخريج فأبو علي الفارسي⁽⁶⁾ ذهب إلى أن الكاف في (كأنك)

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 526 – 527.

(2) مغني اللبيب: 1/ 349، وينظر الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: د. علي فوده نيل، ط(1)، دار الأصفهاني، جدة، 1981/ 90.

(3) همع الهوامع: 2/ 400.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 485، والجنى الداني/ 169.

(5) ينظر: الجنى الداني/ 519 – 522، ومغني اللبيب: 1/ 381 – 382.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 129، والجنى الداني/ 521، ولم أقف عليه في مصنفات أبي علي الفارسي.

للخطاب والباء زائدة، والشتاء اسم (كأن) وخرجه بعضهم على حذف مضاف والتقدير: كأن زمانك بالشتاء مقبل.

اما ابن عصفور فقد وافق البصريين في أن (كأن) للتشبيه، واختلف معهم في التخريج أيضاً فقال: ((والصحيح عندي أن (كأن) للتشبيه فكأنك أردت أن تقول: . . . كأن الشتاء مقبل، إلا أنك أردت أن تدخل الكاف للخطاب وألغيت (كأن) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لما لحقها اسم الخطاب كما ألغيت لما لحقها (ما) في نحو: كأنما، . . . والباء في (بالشتاء مقبل) زائدة))⁽¹⁾. وعرض ابن هشام رأيه هذا في (المغني) دون نقد أو مناقشة⁽²⁾. لكن نجده يمدح – فيما نقله السيوطي عنه – رأي ابن عصفور ويصفه بأنه ((قول أفقه من قول الفارسي))⁽³⁾ هذا من جهة، ومن جهة أخرى نراه يوجه لهذا التخريج نقداً كثيرة ملخصها ما يأتي: احدها: إخراج الكاف عن الاسمية إلى الحرفية، والثانية: إخراج الباء من التعدية إلى الزيادة، الثالث: دعوى إلغاء (كأن) ولم يثبت لها ذلك إلا عند اقترانها ب(ما) الزائدة، وبعد ذلك خطر لابن هشام وجه يعتقده الأوجه وهو ان الكاف اسم (كان)⁽⁴⁾. ولعل رأي أبي علي الفارسي هو أفضل التخريجات في ذلك لأن المعنى يقبله ويوافقه، وهو سهل كذلك من جهة سلامة صناعة الإعراب والله اعلم.

المحور الثالث: نقده له في قضايا التأويل ومخالفة الاستعمال القرآني:

لابن هشام مآخذ على توجيهات ابن عصفور في مسائل تخص التأويل من حذف وزيادة وكذلك ما يتعلق به من توجيه لبعض النصوص القرآنية التي عاب بها ابن هشام على ابن عصفور عدم ملاحظة أسلوب القرآن الكريم، وانسياقه وراء قواعد النحاة التي تباين – أحياناً – ما جاء في لغة التنزيل، وهذا ما سنذكره آتياً:

(1) شرح جمل الزجاجي: 1/ 448 – 449.

(2) ينظر: 1/ 382.

(3) الأشباه والنظائر في النحو، أبو بكر السيوطي (ت 911 هـ) تحقيق: غريد الشيخ، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010م: 4/ 62.

(4) ينظر: الأشباه والنظائر: 4/ 62 – 63.

في التأويل:

إعرابه للمخصوص في جملة المدح أو الذم مبتدأ محذوف الخبر:

ذهب سيبويه وآخرون إلى أن (زيداً) في قولنا: نعم الرجل زيد، هو مبتدأ، والجملة التي قبله خبر⁽¹⁾. وذهب قسم آخر من النحاة إلى أن (زيداً) خبر لمبتدأ واجب الحذف⁽²⁾. وذهب ابن كيسان (ت299هـ) إلى أن (زيداً) يجوز أن يكون بدلاً من الفاعل⁽³⁾. أما ابن عصفور فقد ذهب إلى توجيه آخر، وهو أن يكون (زيداً) مبتدأ حذف خبره⁽⁴⁾. وهذا الرأي رفضه ابن هشام، ورد عليه في موضعين قال في أحدهما: ((وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخر أن يكون مبتدأ حذف خبره ويرده أن الخبر لا يحذف وجوباً إلا إن سد شيء مسده))⁽⁵⁾، وعوض عنه وأخذ موضعه لأن الخبر مناط الفائدة، والفائدة هي مناط الكلام، ويبدو أن رد ابن هشام على ما يظهر مأخوذ من ابن مالك، إذ هو امتداد له في طريقة التفكير قال ابن مالك: ((وأجاز ابن عصفور أن يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر، وهذا. . . غير صحيح لأن هذا الحذف ملزم، ولم نجد خبراً يلزم حذفه إلا ومحلّه مشغول بشيء يسد مسده. . . فلا يصح ما ذهب إليه ابن عصفور))⁽⁶⁾. في حين نجد أبا حيان وهو امتداد لطريقة ابن عصفور يرتضي رأيه، ويعده من رأي الجمهور⁽⁷⁾.

حذف حرف العطف والمعطوف عليه:

- (1) ينظر: الكتاب: 2/ 176، وارتشاف الضرب: 3/ 25.
- (2) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: 2/ 97.
- (3) ينظر: م. ن: 2/ 97.
- (4) ينظر: شرح جمل الزجاني: 1/ 605، والمقرب: 72 - 73.
- (5) مغني اللبيب: 2/ 359.
- (6) شرح التسهيل: 2/ 349.
- (7) ينظر: ارتشاف الضرب: 3/ 25.

(1) ينظر: المقرب / 257-258.

(2) شرح جمل الزجاجة: 1/ 248.

(3) النساء: 135.

(4) المقرب/285.

(5) التوبة: 62.

(6) المقرب / 258.

(7) مغنى اللبيب: 2/ 31.

(أيّ) وإضافتها إلى نكرة أو معرفة

ذهب النحاة إلى أن (أي) الموصولة لا تضاف إلاّ إلى معرفة لفظاً (2) كقولهم: سلم على أيّهم أفضل، أو نية كقولهم: يعجبني أيّ عندك، ولا تجوز إضافتها إلى نكرة. لكن ابن عصفور فيما نسب إليه النحاة كالمرادي والأزهري (3) وكذلك ابن هشام جوز إضافتها إلى نكرة، وهذا الرأي لم يستحسنه ابن هشام من ابن عصفور لأن فيه مخالفة لجمهور النحويين فرد عليه في موضوعين قائلاً: ((ولا تضاف (أي) الموصولة إلاّ إلى معرفة. . . خلافا لابن عصفور)) (4) وقال في موضع آخر ((ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور)) (5) وحجة ابن عصفور في إضافتها لنكرة - كما نقل الأزهري عنهم - استدلاله بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَكُونُوا مِنَ الْخَالِقِينَ﴾ (6) ف(أي) عنده موصولة، أضيفت إلى (منقلب) النكرة، ويعلم بمعنى

(6) الشعراء: 227.

(يعرف) والتقدير عنده: وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذين ينقلبونه ⁽¹⁾، والذي يبدو أن تأويل ابن عصفور لـ(أي) في الاستعمال القرآني بعيد، إذ ((مذهب الجمهور أن (أي) هنا استفهامية منصوبة بـ(ينقلبون) على أنها مفعول مطلق و(يعلم) على بابيه وهو معلق عن العمل فيما بعده لأجل الاستفهام بـ(أي) والتقدير: وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلاباً ⁽²⁾ وكذلك إضافتها إلى نكرة وهي معرفة يؤدي إلى التناقض والتدافع، فصح مذهب ابن هشام في متابعته للجمهور ورد رأي ابن عصفور والله اعلم.

المحور الرابع: الوهم وعدم الدقة في نسبة الآراء لابن عصفور:

عند النظر في نقد ابن هشام لابن عصفور نجد أن طائفة من الآراء المعزوة إلى ابن عصفور موهومة وغير دقيقة النسبة، إذ مصادر ابن عصفور تحكي - أحياناً - عكس ما نقده عليه ابن هشام، وهذا يتجلى لنا فيما نذكره من مسائل:

1- إعراب الأسماء الستة:

في إعراب الأسماء الستة خلاف بين النحاة، فمنهم ذهب إلى أنها معربة بالحروف، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة جراً ونصباً بالتغيير والإنقلاب وفي الرفع بغير علامة ⁽³⁾، وهذا الرأي الأخير نسبته ابن هشام إلى بعض النحويين ومنهم ابن عصفور ثم عمد إلى رد هذا الرأي قائلاً: ((ورد بمخالفة النظائر، وبأن الرفع أقوى وجوه الإعراب،

(1) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: 135/1.

(2) م. ن: 436/1.

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الانباري

(ت 577 هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط (4)، دار إحياء التراث العربي،

مصر، 196م: 33-39.

فجعل علاماته عدمية منافية لذلك)) ⁽¹⁾ وإذا ما طالعنا رأي ابن عصفور في هذه المسألة فسنجد خلاف ما نسبته إليه ابن هشام آنفاً. فابن عصفور يرمي بالفساد من ذهب هذا المذهب فكيف يتبناه أصلاً، قال: ((وإما من ذهب إلى أنها معربة بالتغيير والانقلاب فمذهبه فاسد، لأن هذه الأسماء من جملة المفردات ك: غلام زيد، وصاحب عمرو، وسائر المفردات إنما تعرب بالحركات، فلو كانت معربة بالتغيير والانقلاب لأدى ذلك إلى خروجها عن نظائرها من المفردات فلم يبق إلا أنها معربة بالحركات المقدرات في الحروف وهو الصحيح قياساً، على نظائرها في الأسماء المفردة)) ⁽²⁾ أي إن ابن عصفور يختار الوجه المشهور فيها وهو الإعراب بالحروف، لا كما توهم ابن هشام فيما نسبته إليه. وحتى رد ابن هشام هو قريب في المفهوم من رد ابن عصفور.

2- معمول خبر (كان):

جوز النحاة إجماعاً أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها إذا كان ظرفاً أو مجروراً، للتوسع فيهما، نحو: كان - عندك أو في المسجد - زيد معتكفاً، وإذا لم يكن أحدهما، أي الظرف والجار والمجرور، فالبصريون يمنعون ذلك مطلقاً، والكوفيون يجيزون ذلك مطلقاً ⁽³⁾، ونقل ابن هشام رأياً ثالثاً في المسألة عزاه لابن عصفور، قال: ((وفصل ابن السراج والفارسي ⁽⁴⁾ وابن عصفور فأجازوه إن تقدم الخبر معه نحو: كان طعامك آكلًا زيد، ومنعوه إن تقدم وحده نحو: كان طعامك

(1) شرح اللوحة البدرية في علم العربية، جمال الدين عبد الله بن هشام، تحقيق: د. هادي نهر، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد، 1977: 279/1.

(2) شرح جمل الزجاجي: 121-122.

(3) ينظر: شرح التسهيل: 350/1، وارتشاف الضرب: 88/2.

(4) ينظر: منهج المسالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان (ت 745 هـ)، تحقيق: سدني جليزر، طبع آلة كاتبة، نيوهاتن، 1947م / 57، والتصريح بمضمون التوضيح: 189/1.

زيد آكلاً))⁽¹⁾ ثم عمد ابن هشام إلى رد هذا الرأي، وفي الحقيقة أن كلام ابن هشام هنا في تفصيل رأي ابن عصفور مخالف تماماً لما موجود - مثلاً - في (المقرب) فبعد أن أجاز تقديم الظرف والجار والمجرور مع الخبر على الاسم قال: ((وإن كان غير ذلك، ولا يخلو أن يكون قبل الخبر أو بعده فإن كان قبله لم يجز نحو قولك: كان طعامك آكلاً زيد، وإن كان بعده جاز نحو قولك: كان آكلاً طعامك زيد))⁽²⁾، فالواضح هنا أن ابن عصفور لا يجيز في غير الظرف والمجرور إلا أن يتقدم معمول الخبر واقعا بعد الخبر ثم يأتي الاسم، لا كما توهم ابن هشام فيما نسبته إليه.

3- حذف ناصب المفعول المطلق:

ذكر أغلب النحاة في قواعدهم أنه متى كان المصدر واقعا موقع فعل الأمر، فحينئذ يلزم حذف عامله دون قيد أو تكرار⁽³⁾، في حين ذهب ابن عصفور إلى وجوب تكرار المصدر عند حذف عامله فقال: ((وقسم ينتصب بفعل مضمر ولا يجوز إظهاره. . . وهو المنادى، والمنصوب على باب الاشتغال. . . والمصادر الموضوعة موضع الأمر إذا كررت نحو: ضرباً ضرباً، والحدَرَ الحدَرَ، والنجاء النجاء. . .))⁽⁴⁾ وهذا الرأي من ابن عصفور ذكره ابن هشام في بعض مصنفاته على نحو موجز مخل قائلًا: ((وخصّ ابن عصفور الوجوب بالتكرار))⁽⁵⁾ لكن ابن هشام على ما يبدو قد أصابه الوهم، ولم يفقه عبارة ابن عصفور الذي خص وجوب حذف العامل إذا تكرر المصدر بشرط دلالته على الأمر لأنه ناب

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (الشرح الكبير)، ط (5)، دار الجيل، بيروت، 1979م: 248/1.

(2) المقرب / 106 وينظر: شرح جمل الزجاجي: 392/1.

(3) ينظر: توضيح المقاصد: 286/1.

(4) شرح جمل الزجاجي: 407/2.

(5) أوضح المسالك: 220/2.

100

لغة حكاها الأخفش، وهي أن بعض العرب لا يلتزم صدريّة (كم) الخبريّة، قلت: قد اعترف برداءتها، فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة⁽¹⁾ والحقيقة أن الوهم ليس في رأي ابن عصفور بل الوهم فيما نسبته إليه ابن هشام، إذ هذا الرأي غير موجود في مصنفات ابن عصفور، فضلا عن ذلك فإن رأيه في المسألة عكس ما نسبته إليه تماما، إذ إن ابن عصفور يصرح بأن (كم) لها الصدارة، ولا يجوز عنده خلاف ذلك، بل إنه يرد الأخفش في مذهبه فقال: ((وزعم الأخفش أنها لا تلزم الصدر، لأنها في معنى كثير، وهو لا يلزم الصدر، لأنك إذا قلت: كم غلام ملك، فمعناه: كثير من الغلمان ملك، وكثير لا تلزم الصدر فكذلك ما في معناه، فيجيز وأنت كم غلام ملك، وهذا فاسد لأن العرب لم يسمع منها إلا أن يُجعل صدرا))⁽²⁾ وقال في موضع آخر: ((وكلاهما [أي كم الاستفهامية والخبرية] له صدر الكلام فلا يتقدمه عامل إلا الخافض))⁽³⁾، فهذان نصان صريحان لابن عصفور يخالفان تماما ما نسبته إليه ابن هشام، ولا أدري كيف تأتي له أن يعزو لابن عصفور هذا الرأي، إلا أن يكون ابن عصفور قد ذكر هذا التوجيه في كتاب لم يصل إلينا ثم غير رأيه في كتبه الأخرى، وهذا بعيد، أو أن ابن هشام وهم في عزوه إليه وهو الأظهر.

(1) م. ن: 34/2.

(2) شرح جمل الزجاجي: 50/2.

(3) المقرب/341.

المحور الخامس: نقده لابن عصفور لمتابعة أبي حيان له:

إن أبا حيان كان يجل ابن عصفور ويحترمه، وكان يوافقه -غالباً- في معظم آرائه، وإن مصنفات أبي حيان ولاسيما (ارتشاف الضرب) مليئة بآراء ابن عصفور، ويعبر عن آرائه بكلمة قال (أصحابنا) ⁽¹⁾ وابن هشام كان شديد الخلاف مع أبي حيان، إذ دائماً ما يعترض عليه، وينافحه الرأي وينقده ويخطئ آراءه، وتعدى ذلك إلى أن يخطئ وينتقد حتى أساتذته ومنهم ابن عصفور، فيجعلهما في النقد في خط واحد ظناً منه أن أبا حيان لا يكاد يخرج عما يقوله ابن عصفور، ولعل مرجع ذلك الأمر إلى أن أبا حيان هو امتداد لمدرسة ابن عصفور البصرية. وأن ابن هشام هو امتداد لمدرسة ابن مالك في عدم الالتزام الكامل بآراء البصريين معتمدين في إثبات الحكم النحوي على ما يتوافر لهما من أدلة ⁽²⁾. ولهذا نجد عناية أبي حيان بآثار ابن عصفور عن طريق اختصارها، وعناية ابن هشام بآثار ابن

(1) ينظر مثلاً: ارتشاف الضرب: 369/1.

(2) ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، د. محمد المختار ولد أباه، ط (2)، دار

الكتب العلمية، بيروت، 2008م/332.

مالك وشرحها. ولهذا فابن هشام يواجه ابن عصفور بالنقد لمتابعة أبي حيان له أو ينقد أبا حيان لمتابعته ابن عصفور، وهذا ما سنبينه من خلال المسائل الآتية:

1- ألقاب الإعراب:

إن موقف ابن هشام النقدي تجاه ابن عصفور وأبي حيان يبدو واضحاً جلياً في اختيار مصطلح (ألقاب) أو (أنواع) الإعراب فأبو حيان يتابع ابن عصفور⁽¹⁾ في اختياره مصطلح (ألقاب الإعراب).

أما ابن هشام فقد اعترض على هذا المصطلح ورجح عليه مصطلح (أنواع الإعراب) موجهاً نقده إلى أبي حيان وكذلك لابن عصفور معاً فقال: ((وقولنا: أنواعه، أولى من قول المصنف [أبي حيان] تابعا لابن عصفور: ألقابه))⁽²⁾ ونجد ابن هشام يعلل ويسوغ لهذا المصطلح قائلاً: ((لأن اللقب يساوي الملقب، وقولنا: رفع مثلاً لا يساوي قولنا: الإعراب بل أخص منه، والإعراب أعم فثبت أن هذه الأمور أنواع داخلية تحت الإعراب، والإعراب جنس لها، لا أنها ألقاب له، وهو ملقب بها))⁽³⁾ فيلمح هنا نقد ابن هشام لهذين النحويين سوية جاعلاً منهما هدفاً لنقده واعتراضه، ويلمح كذلك إجرائية ابن هشام في ممارسة عمله النقدي من أعمال النظر العقلي والمنطقي في النحو، وهذا الأمر ليس بخاف عليه، فالقارئ لمجمل مصنفاته يلمح هذا الأثر في صياغة عبارته ولا سيما في مسائل الحدود النحوية فتراه يقول مثلاً في صناعة الحدود منطقياً ((واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر))⁽⁴⁾ وهذا بلا شك جاء من طبيعة عصره، إذ هو نتاج مرحلة توغلت فيها الدراسات المنطقية في النحو توغلاً عميقاً.

(1) ينظر: المقرب /47.

(2) شرح اللوحة البدرية: 241/1.

(3) شرح اللوحة البدرية: 241/1.

(4) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط(11)، مطبعة السعادة، القاهرة، 1963م /12.

2- إضافة أفعال التفضيل:

ذهب أغلب النحاة إلى أن إضافة اسم التفضيل في نحو: محمد أفضل القوم، هي إضافة محضة، ووجه أن إضافته محضة ثبوت لزوم التعريف من نعت المعرفة به، وعدم جواز جره بـ(زُب) وعدم نصبه على الحال⁽¹⁾، ويرجح ابن هشام في هذا المسألة رأي سيبويه⁽²⁾ - فيما يظهر - وأغلب النحاة في أن إضافة أفعال التفضيل محضة، ويستدل له بقوله تعالى: **جَدَّاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا** **عَمَّ كَيْفَ كُنَّا وَوَقَدْ**⁽³⁾، لأن اسم الله اعرف المعارف، والظاهر أن أفعال صفة له ثم يقول بعد ذلك: ((وذهب الكوفيون، وابن السراج والفارسي⁽⁴⁾ إلى أن إضافته غير محضة واختاره ابن عصفور⁽⁵⁾، وتبعه المؤلف [أبو حيان] وهو لا يكاد يخالفه ظناً منه أنه لا يخرج عن مذهب البصريين وأن الحق منحصر في مذهبهم وكلا الأمرين غير صحيح))⁽⁶⁾ فالنكتة هنا أن ابن هشام لم يخالف ابن عصفور صراحة، وإنما خالف أبو حيان لمتابعة الأخير ابن عصفور موجهها النقد إلى أبي حيان ظناً منه أن ابن عصفور لا يحيد عن مذهب البصريين، والأمر كما يقول ابن هشام ليس بصحيح، أي متابعة أبي حيان لابن عصفور مطلقاً، وكذلك متابعة البصريين مطلقاً، وهذا: هو الصواب، كي يخرج النحوي عن دائرة التقليد والمتابعة وتتوافر له شروط الاجتهاد النحوي وكذلك النقدي كما هو الحال مع ابن هشام.

(1) ينظر: همع الهوامع: 416/2.

(2) قال سيبويه: ((وإنما اثبتوا الألف واللام في قولهم: أفضل الناس، لأن الأول قد يصير به معرفة)) الكتاب: 204/1.

(3) المؤمنون: 14.

(4) ينظر: الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج (ت 316 هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط(2)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م: 6/2، والإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (ت 377 هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط(1)، مطبعة دار التأليف، مصر، 1969م/269-271.

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 72/2.

(6) شرح اللوحة البدرية: 215/2.

3- الوصف بالمصدر:

ومن صور مخالفة ابن هشام ونقداته لأبي حيان لتبني الأخير رأي ابن عصفور قولهم: (فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار) إذ لم يجز أبو علي الفارسي أن يكون (فضلاً) صفة لـ(درهماً)، وقد علل أبو حيان ذلك بأنه لا يوصف بالمصدر إلا إن أريدت المبالغة لكثرة ذلك الحدث من صاحبه وهذا ليس بمراد هنا. قال: ((وإما القول بأنه يوصف بالمصدر على تأويله المشتق أو على تقدير المضاف فليس قول المحققين))⁽¹⁾ وقد علق ابن هشام على ذلك ناقدًا فقال: ((قلت: هذا كلام عجيب، فإن القائل بالتأويل الكوفيين، فيؤولون عدلاً بعاذل، ورضى بمرضى، وكذا يقولون في نظائرهما، والقائل بالتقدير البصريون، يقولون: التقدير ذو عدل، وذو رضى، وإذا كان كذلك فمن المحققون؟ ثم اختلف النقل عن الفريقين والمشهور أن الخلاف مطلق، وقال ابن عصفور: وهو الظاهر، أما الخلاف حيث لا تقصد المبالغة فإن قصدت فالاتفاق على أنه لا تأويل ولا تقدير))⁽²⁾ ثم قال ابن هشام معيياً على أبي حيان: ((وهذا الذي قاله ابن عصفور هو الذي في ذهن أبي حيان، ولكنه نسي فتوهم أن ابن عصفور قال: أنه لا تأويل مطلقاً فمن هنا - والله أعلم - دخل عليه الوهم. . .))⁽³⁾ فكلام ابن هشام يوحي أن أبا حيان لا يكاد يفارق ابن عصفور في آرائه وهذا ما عابه ابن هشام على أبي حيان من جهة متابعته لابن عصفور.

4- اسمية (على) و(عن):

وفي نهاية هذا المحور من نقد ابن هشام لهذين النحويين، أجدني أقول ملزماً بأن المرء يكاد يستغرب من ابن هشام في نقده فهو - أحياناً - يرد على آراء

(1) رسالة (فلان لا يملك درهماً. . .) لابن هشام، نقلاً عن الأشباه والنظائر: 223/3.

(2) م. ن: 223/3.

(3) م. ن: 224/3.

ابن عصفور لا برده هو، وإنما برد أبي حيان نفسه مغفلاً الإشارة إليه، وهذا يشعُرنا أن ابن هشام كان يأخذ في الرد ما يستحسنه من آراء أبي حيان في رد الأخير على ابن عصفور من دون إشارة فقد ذهب ابن عصفور - مثلاً - متابعاً الأخفش⁽¹⁾ إلى أنّ ((عن، تكون اسماً، إذا دخل عليها حرف الخفض نحو قوله⁽²⁾:
فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَن يَمِينِ الْحُبِّيَّا نَظْرَةً قَبْلُ

وإذا أدى جعلها حرفاً إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل نحو قوله⁽³⁾:

دُعْ عَنْكَ نَهَباً صِيحٌ فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ))⁽⁴⁾.

وعلى هذا ذكر ابن هشام انهما على هذه الشاكلة في السياقات وما شابهها عند ابن عصفور اسمان، ولهذا لا يحتاج إلى تقدير مضاف في الإعراب، ثم رد عليه قائلاً: ((وقول ابن عصفور: إن (عن) و(على) في ذلك اسمان. . . دفعاً للمحذور المذكور وهم، لأن معنى (على) الاسمية فوق، ومعنى (عن) الاسمية جانب، ولا يتأتیان هنا، ولأن ذلك لا يتأتى مع (إلى) لأنها لا تكون اسماً))⁽⁵⁾ وهذا الرد في الحقيقة هو لأبي حيان لا لابن هشام ويبدو أنه نسي أن له متتبعين ومقارنين لأقواله وردوده، ومن هؤلاء الدماميني إذ قال معلقاً على هذا الذي ذكره ابن هشام: ((هذا الرد لأبي حيان، ولم ينسبه له المصنف، وفي النفس في ذلك شيء، لأنه حيثما يمر له أدنى غلط يصرح بالرد عليه، ويبالغ فيه، وإذا ذكر كلاماً

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 449/2، 452، والجنى الداني/441.

(2) ديوان القطامي، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، ط (1)، دار الثقافة، بيروت،

1996م/28، وشرح المفصل: 41/8.

(3) لامرئ القيس، ديوانه/74، وشرح المفصل: 37/8.

(4) المقرب/214.

(5) مغني اللبيب: 255/2.

حسنا فيورده غير منسوب إليه)) ⁽¹⁾ ويبدو أن الدماميني كان حريصا على تتبع ما يذكره ابن هشام حرص ابن هشام على تتبع ما يذكره أبو حيان، وبثبت كذلك بطلان ظن ابن هشام في أن أبا حيان كان يتابع ابن عصفور في كل ما يذهب إليه، وهذه حقيقة فأبو حيان كان يرد على ابن عصفور -أحيانا- فيما يذهب إليه من قياس نحوي، لأنه لا يوجد له ما يسنده من كلام العرب المسموع قال السيوطي: ((وفصل ابن جني وابن عصفور ⁽²⁾ فأجازا النصب بعد اسم فعل الأمر إذا كان مشتقا من النزول ودراك من الإدراك. . . ، قال أبو حيان: والصواب أن ذلك لا يجوز لأنه غير مسموع من كلام العرب)) ⁽³⁾.

وختاما نقول إن ابن هشام قد أخذ على ابن عصفور في مواضع كثيرة أشرنا إليها، لكنه في المقابل قد أفاد منه - أحيانا - فهو عندما يشرع في مبحث المنصوبات يبدأ بالمفعول به لا بالمفعول المطلق متأثرا بابن عصفور وغيره فقال: ((وبدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسي وجماعة منهم صاحبا (المقرب) و (التسهيل))) ⁽⁴⁾ وكذلك نراه يستحسن رأيه ويخلد إليه في مسألة نصب الفعل المضارع في جواب الأمر إذا كان الأمر بصيغة اسم الفعل فقال: ((وأما الأمر فكقوله ⁽⁵⁾:

يا ناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا

(1) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، محمد بن احمد الدسوقي (ت 1230 هـ)، مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة: 170/2.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 150/2.

(3) همع الهوامع: 306/2.

(4) شذور الذهب/199.

(5) لأبي النجم العجلي، ينظر: الكتاب: 35/3، وشرح المفصل: 26/7.

. . وشرطه أمران أحدهما: أن يكون بصيغة الطلب. . والثاني: ان لا يكون بلفظ اسم الفعل، فلا يجوز ان تقول: صه فنكرمك بالنصب، وهذا قول الجمهور، وخالفهم الكسائي، فأجاز النصب مطلقاً .
وفصل ابن جني وابن عصفور، فأجازاه إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو: نزال فنحدثك، ومنعاه إذا لم يكن من لفظه، نحو صه فنكرمك، وما أحرى هذا القول بأن يكون صواباً⁽¹⁾ لما فيه من التفصيل والتوسع الذي تقبله اللغة وتميل إليه.

هذا ما أردنا قوله في البحث و الحمد لله في أوله وآخره.

(1) شذور الذهب /275.

***Ibn Hisham's Criticism for the Grammarians
Ibn Asfour as a Model
Dr. Mohammad M. Said Al-Gaylani
Abstract***

The study with all its several axes aims at finding the effect of the grammarian Ibn Hisham via emerging his critical effort towards the grammarians. All the researchers recognize the effect of Ibn Hisham on the course of the4 grammatical study and its development via the considerable grammatical heritage left by him, and the unique grammatical value of this heritage in examining the grammarians' attitudes and their points of view and distinguishing the proved attitude from the weak.

Ibn Asfour is considered one of the great grammarians studied by Ibn Hisham critically and widely in his books. He preferred many times to criticize Ibn Hisham. He may criticize him for a false opinion which was not of his literary school. Even he may criticize him for Ibn Hayyan's pursuing Ibn Asfour in his criticism. This is what our study attempts to study in detail.